

وكلاهما يدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب
فيها نظر جيد يعرّف بالتأمل اللطم الا ان يقال الضمير
المجرور البارز المتصل بالفاء راجع الى سبعة مواضع
على سبيل التعليل قوله والنهي مثل الامر في جميع
الوجوه الا انه معرب بالاجماع اعلم ان النهي الذقة المنع وفي
الاصطلاح وهو استدعاء ترك الفعل بالقول فمن دونه
وقيل قول القائل لغيره لا يفعله على جهده الاستعلاء
وهو اعنى النهي مثل الامر في جميع الاحكام التي ذكرت قبل
الا ان النهي معرب بالاجماع وليس الامر كذلك قوله ويعي
المجهول الى قوله الى آخر المجهول ما استغنى عن فائله
راقم المفعول مقام مخوف زيدا الى آخر الامثلة في الماضي
ويخوف زيدا الى اخرها في المستقبل والمراد من الاشياء
المذكورة الماضي والمضارع والامر والنهي النفي فان قيل
المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقوم مقامه
ويرفع ارتفاعه قلنا انما جاز لان للفعل طرفين طرف
المتصور وهو الفاعل وطرف الواقع وهو المفعول
فكان بينهما مناسبة من حيث الطرفين فصح ان

يقوم مقامه وجاز الارتفاع مثل ارتفاعه لان فاعلية
الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحدائه سبباً الا يري
ان زيد في قولنا مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شيء
بل هو مفعول في المعنى لان الله عز وجل امانه لوجود
الاسناد اليه وهو تحقق الاسناد اليه مخوضب
زيد فلا يتعدان يرفع ارتفاعه قوله والغرض من وضعه
ام الحساسة الفاعل اول عظمته اول شهوته اعلم ان
الغرض من وضع المجهول جوه كثيرة منها الاقتصار ومنها
تعظيم الفاعل وذلك اذا كان المفعول حقيراً والفاعل عظيم
الشان مخوف اللقن اي ضرب الحاكم اللقن ومنها تعظيم
الفاعل وذلك اذا كان المفعول عظيم الشان مخوط عن الايسر
اذا طعنه الحقير ومنها علم مخاطب بالفاعل دون المفعول
فم لو ذكر الفاعل يكون عبثاً طاهر ومنها جهل المتكلم
بالفاعل وعلم بالمفعول ومنها امر اعدت المماثلة وذلك
في الاسماع او التواقي ومنها الابهام خوف اعلى الفاعل
مخوف زيد وهو يعلم القاتل ويحرم امر على السامع
مخوف اعليه اذ انتفس هذا على صحيفة حامرك فاعلم